

التكليف 5 – قضايا بحثية 1

راضي بن غنام الشمري
253003043



الأحكام الموضوعية للمصارف الرقمية

قضية بحثية – تكليف 5

1 - العنوان ومجال الدراسة والمتغيرات ومجال التطبيق

جاذبية العنوان ودقته: العنوان واضح ويعكس بدقة موضوعًا قانونيًا تطبيقيًا حول “الأحكام الموضوعية للمصارف الرقمية” ضمن إطار مقارنة (العراق/مصر/الكويت). يوضح الملخص أن الدراسة تتناول التأسيس والرقابة وعلاقة المصرف بالعميل وتشخص كفاية النصوص القانونية القائمة، وهو ما ينسجم مع العنوان مباشرة.

المتغيرات الأساسية (تصوريًا): بوصفها دراسة قانونية مقارنة، لا تستخدم متغيرات بالمعنى التجريبي؛ لكن يمكن تأطيرها تحليليًا على النحو الآتي:

مستقل: الأطر التشريعية والرقابية في العراق/مصر/الكويت.

تابع: كفاية/فعالية تنظيم عمل المصارف الرقمية وحماية المستهلك الرقمي.

محتمل وسيط/معدل: آليات الترخيص والرقابة، ومعايير الحوكمة وحماية البيانات والأمن السيبراني. يدعم ذلك تصريح الباحثين بأن الدراسة تقيس الكفاية والفعالية وتقرن أساليب الترخيص والرقابة وحماية المستهلك.

مجال التطبيق: واضح (القطاع المصرفي الرقمي) وفي ثلاث دول عربية محددة.

قضية بحثية 5

2 - المقدمة ووضوح متغيرات الدراسة

المقدمة (والمُلخَص) تعرّف الظاهرة (تحوّل القطاع المصرفي رقميًا)، وتبيّن ثغرات تشريعية واحتياجًا لإطار منظم متوازن، وتحدّد محاور الدراسة (تأسيس/رقابة/علاقات العملاء)؛ وهو تقديم موجز وواضح لمجال الدراسة وعناصره .

3 - صياغة مشكلة الدراسة وبنائها على فجوات الأدبيات

صيغت المشكلة في سؤال رئيس مباشر: **ما كفاية الإطار القانوني المنظم للمصارف الرقمية، وكيف تُضمن حقوق الأطراف؟** وهو محدّد ومرتبّط بفجوة تنظيمية مذكورة (فراغ تنظيمي بالعراق، خطوات تدريجية بمصر، إطار خاص ومتوازن بالكويت) .
تنعكس “الفجوة” أيضًا في تشخيص اختلاف التعاريف وتباين أساليب الترخيص والرقابة وقصور حماية المستهلك الرقمي .

قضية بحثية 5

4 - أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية

نظرياً: تسهم في توحيد المفاهيم القانونية المحيطة بالمصرف الرقمي وتثبيت محاور التحليل (التأسيس/الرقابة/عقود وخدمات)، وتقتراح إطاراً مقارناً عربياً .

تطبيقياً/لصانع القرار: تقدّم توصيات تشريعية عملية: إصدار تشريع خاص بالمصارف الرقمية، توحيد المفاهيم، تطوير آليات رقابة رقمية، وتعزيز التعاون العربي—وهي جميعاً قابلة للتحويل إلى خطط عمل تنظيمية .

5- أهداف الدراسة وإمكان تحقيقها

الأهداف صريحة وقابلة للتحقق بمنهج مقارن: تعريف المفهوم وتمييزه، تحليل الأحكام الموضوعية، قياس كفاية التشريعات، رصد تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات، وتقديم توصيات .

طبيعة الأهداف نوعية تحليلية وتتوافق مع مصادر البيانات (نصوص قوانين وتعليمات البنوك المركزية)، لذا تبدو واقعية .

قضية بحثية 5

6- الإطار النظري/المفاهيمي وتعريف المتغيرات

الدراسة قانونية-مقارنة أكثر من كونها كمية؛ مع ذلك، تبني إطاراً مفاهيمياً عملياً يركز على محاور: التأسيس/الترخيص، الرقابة، علاقات العمل. يعزّز هذا الإطار نقاش أمثلة تفصيلية (مثل صلاحيات الرفض المطلق، وحدود تدخل البنك المركزي، وتعيين المدير المفوض). ميزة يُحسب للدراسة أنها تشتقّ “الأبعاد الفرعية” من النصوص القانونية مباشرة (شروط الترخيص، أهلية الإدارة العليا، استقلال الرقابة، حق الرفض،...)، ما يمنح الإطار المفاهيمي صلة تشغيلية.

7- الدراسات السابقة وحدائتها وأوجه الاتفاق/الاختلاف

الدراسة تعتمد بالأساس على مراجع تشريعية رسمية حديثة (حتى 2024) لكل بلد، وهو مناسب لطبيعتها. وتظهر قيمة المقارنة العربية بإبراز تباينات تعاريف المصرف الرقمي ومناهج الرقابة.

ملاحظة منهجية: كان يُمكن توسيع مراجعة الأدبيات النظرية العابرة للحدود SupTech - RegTech-FinTech regulation بما يتجاوز النصوص الوطنية لتعميق التأصيل النظري، لكن تركيز المقال على تحليل النصوص الوطنية مقصود ويخدم الهدف التطبيقي.

قضية بحثية 5

8- الفروض الرئيسية والفرعية

لا توجد فروض قابلة للاختبار بالمعنى الإحصائي؛ وهذا منسجم مع طبيعة البحث القانوني التحليلي. غير أن الدراسة تصوغ فرضية ضمنية مفادها: "النصوص الحالية غير كافية وتحتاج إلى إطار خاص/محدّث لضمان حماية المستهلك الرقمي وكفاءة الرقابة". وهو ما تؤكده النتائج.

9- نموذج/إطار للدراسة

الإطار عملي-تحليلي يقوم على ثلاثة محاور: تأسيس/ترخيص، رقابة، علاقة العميل—ويُسقطها مقارنةً على الدول الثلاث، مع نمذجة فروقات واقعية (فراغ تنظيمي/خطوات تدريجية/إطار خاص متوازن). هذا واضح في الملخص والنتائج.

10- المنهجية ومكوناتها

نوع المنهج: وصفي-تحليلي مقارنة .
مصادر جمع البيانات: تحليل قوانين مصرفية وتعليمات البنوك المركزية في العراق/مصر/الكويت (مصادر أولية رسمية).
المجتمع/العينة: ليست عينة أفراد؛ بل نصوص قانونية وطنية مختارة وفق صلة مباشرة بموضوع المصارف الرقمية.
الأساليب التحليلية: قراءة تحليلية مقارنة للنصوص والأوامر التنظيمية مع تتبّع حالات عملية (مثل مواد الترخيص وتعيين المدير المفوض وشروط الأهلية).

قضية بحثية 5

11- النتائج ومناقشتها وربطها بالأدبيات

نتائج محورية:

فراغ تنظيمي في العراق بخصوص المصارف الرقمية، مقابل خطوات تدريجية بمصر، وإطار خاص ومتوازن بالكويت .
اختلاف تعريف “المصرف الرقمي”، قصور حماية المستهلك الرقمي، وتباين أساليب الرقابة/الترخيص .
عرض نصوص تفصيلية تمسّ الحوكمة والرقابة (مثل سلطة الرفض المطلق وتداخل البنك المركزي وتأثيرهما على الاستقلال وسرعة القرار)، ما يربط التحليل بالممارسة .
المناقشة: تربط النتائج بالحاجة إلى توازن بين الابتكار والحماية القانونية—وهي ثيمة حاضرة في أدبيات التحوّل الرقمي المالي (RegTech/SupTech)، وإن كان المقال ركّز أكثر على التشريعات الوطنية مقارنةً بالتأصيل النظري العام .

قضية بحثية 5

12- التوصيات وقابليتها للتطبيق

توصيات محدّدة وقابلة للتنفيذ: أ - تشريعات خاصة بالمصارف الرقمية، ب - توحيد المفاهيم، ج - تطوير الرقابة الرقمية، د - تعاون عربي. هذه توصيات عملية لصانع السياسات والجهات الرقابية. قيمة مضافة: ربط التوصيات مباشرةً بنقاط الضعف المستخلصة من المقارنة، ما يزيد من قابلية التحويل إلى لوائح/أدلة ترخيص.

الخلاصة النقدية المركزة

قوة المقال: وضوح المشكلة، أهداف عملية قابلة للتحقق، منهج مقارن دقيق يستند إلى مصادر أولية حديثة، نتائج واضحة ومباشرة تخدم المشرّع والجهات الرقابية، وتوصيات تطبيقية.

ما يمكن تطويره: توسيع الإطار النظري خارج النصوص الوطنية دمج أدبيات RegTech/SupTech والمعايير الدولية كـ BIS/BCB ، وإبراز مصفوفة مؤشرات لقياس "الكفاية التنظيمية" (تعريفات موحّدة، شفافية الترخيص، حماية البيانات، متطلبات رأس المال، إدارة المخاطر السيبرانية...).

ملاءمته للتخصّص وحدائته: الموضوع شديد الحداثة عربياً، والمقارنة الثلاثية تُبرز اختلاف المسارات التنظيمية، ما يجعل الدراسة مرجعاً تطبيقياً لصياغة تشريعات البنك الرقمي في المنطقة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

